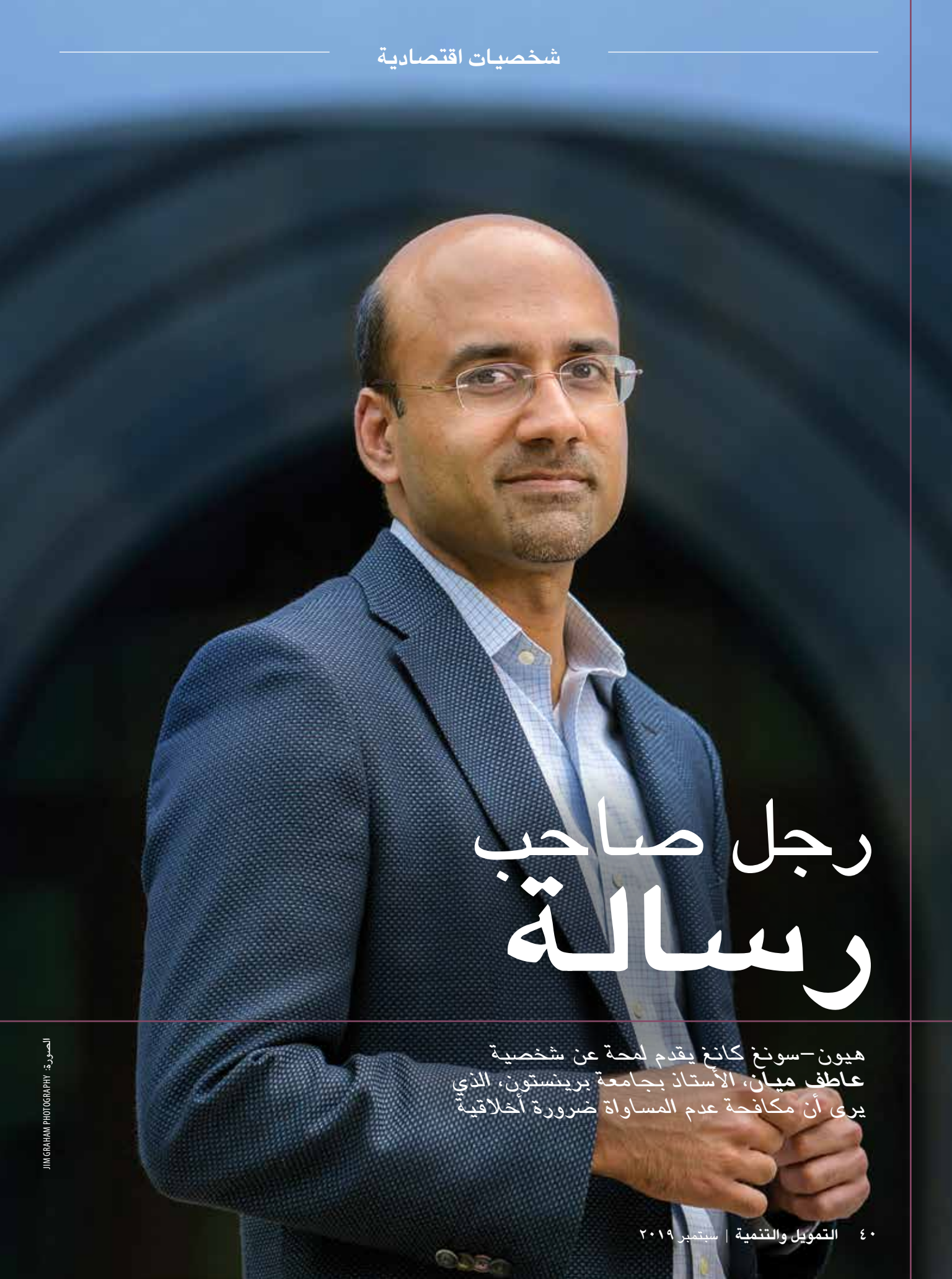

رجل صاحب رسالة

هيون-سونغ كانغ يقدم لمحة عن شخصية **عاطف ميان**، الأستاذ بجامعة برينستون، الذي يرى أن مكافحة عدم المساواة ضرورة أخلاقية

الصورة: JIM GRAHAM PHOTOGRAPHY

يعرف كل منا واحدا من الذين ينفقون على مشترياتهم بأكثر مما يستطيعون تحمله. ويُطلق على هؤلاء وصف ساخر وهو جيل الألفية الذي ينفق بما يتجاوز إمكاناته على خبز الأفوكادو والقهوة بالحليب باهظة الثمن، وغالبا ما يقترض لتمويل هذه الاحتياجات. ولكن في العصر الحديث، لا يعتبر الاعتماد على الائتمان مؤشرا للإسراف، وفقا لما ذكره عاطف ميان، أستاذ الاقتصاد والسياسة العامة والتمويل بجامعة برينستون. فهو يرى أن الاقتراض المفرط دليل على أن النظام الاقتصادي قد أصبح مشوها بسبب تزايد عدم المساواة في الدخل.

ويقول ميان «يبدو الأمر كما لو أن الاقتصاد الحديث أصبح مدمنا للائتمان. وإننا بحاجة إلى فهم كيف حدث ذلك، ولماذا».

وقد بذل الباكستاني الأمريكي الذي يبلغ من العمر ٤٤ عاما الكثير من الجهد لإلقاء الضوء من جديد على إدماننا للديون في العصر الحديث، وفي الوقت نفسه لعرض أطروحة جديدة حول أكبر هبوط اقتصادي خلال أكثر من نصف قرن. وقدم هو والمؤلف المشارك أمير صوفي، أستاذ التمويل بجامعة شيكاغو، طرحا جديدا عن الركود الكبير في كتابهما الصادر عام ٢٠١٤، بعنوان *House of Debt*. وساهم الكتاب في وضع اسم ميان ضمن قائمة الاقتصاديين الشباب الخمسة والعشرين الأكثر تأثيرا في العالم في ذلك العام، والتي أعدها صندوق النقد الدولي.

وقد قام المؤلفان بتحليل كميات هائلة من البيانات لإثبات أن الارتفاع الحاد في دين الأسر المقترضة الأقل قدرة على السداد ساعد على التعجيل بحدوث أكبر أزمة مالية عالمية منذ الكساد الكبير. ويقول المؤلفان، في كتابهما، إن صناع السياسات أخطأوا بالتركيز المفرط على النظام المصرفي وإنقاذ البنوك، وليس المقترضين.

ويقول صوفي إن بحثهما قد ساعد على توجيه اهتمام أكبر بكثير لدين الأسر من جانب صندوق النقد الدولي، والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك إنجلترا، والبنوك المركزية في أستراليا والصين وإسرائيل.

وفي السنوات الخمس التي مضت منذ نشر الكتاب، قام ميان وصوفي بتوسيع نطاق بحثهما، مع التركيز على دين الأسر وعدم المساواة الاقتصادية. وتقوم دراستهما الأحدث بالربط بين تدهور وضع دين الأسر منذ عام ١٩٨٠ وزيادة عدد فاحشي الثراء. كذلك تربط الدراسة بين زيادة عدم المساواة في الدخل وتركز كميات هائلة من الثروة، مما أغرق النظام الاقتصادي بائتمان سهل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، بدلا من المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال استثمار حقيقي.

شغف بالكفاءة

في المقابلات التي تم بثها بحضور شريكه في التأليف، وجدنا أن أسلوب ميان الأكثر هدوءا وتحفظا قد توارى أمام طلاقة شريكه وسرعة حديثه. ولكن عند التواصل الشخصي مع ميان، وبعيدا عن الكاميرا، فإن أسلوبه اللطيف يعبر عن طيبته وعمق تفكيره وجاذبيته. وهو يُضفي شغفا لا يشعر به الكثيرون بهذا العلم الكئيب كما تجذبه فكرة زيادة الكفاءة التي يعد هذا العلم بتحقيقها.

ويقول ميان إن «السبب في شغفي بعلم الاقتصاد — وهو في الوقت نفسه تعريفي لعلم الاقتصاد، هو: كيف يمكننا تنظيم أنفسنا بشكل أفضل للقيام بشيء عندما يكون المجموع أكبر من الأجزاء المكونة له؟». ويضيف «أعتقد أن الاقتصاد هو المجال الفريد الذي يركز تحديدا على هذا النوع من الأسئلة».

وتمزح عائشة، زوجة ميان منذ ما يقرب من ٢٠ عاما، قائلة إن السعي لتحقيق الكفاءة يسود حتى في حياته الشخصية، وهو ما يتجلى في هوسه «باستغلال المساحة المحيطة بالمنزل»، خلال الأمسيات المتكررة التي نستقبل فيها الضيوف.

وتقول ضاحكة «إذا كانت هناك (أريكة) ذات ثلاثة مقاعد، فإنه يريد أن يجلس عليها ثلاثة أشخاص. لكن إذا جلس عليها شخصان بارتياح، فهو يعتبر ذلك عدم كفاءة. ولا يمكنه التوقف عن التفكير في أشياء صغيرة من هذا القبيل».

وإذا لم يقم شخص ثالث بشغل المكان المخصص له؟ «يمكن أن ترى الضيق على وجهه».

لقد درس ميان الاقتصاد عن طريق الصدفة. ويقول ميان إنه ولد في أسرة في الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط في باكستان وهو الابن الوحيد لطبيبين حكوميين، وكان من المتوقع عادة أن يصبح إما طبيبا أو مهندسا. ولعدم رغبته في دراسة الطب، فقد اختار الهندسة. والقيمة التي أعطتها الأسرة للتعليم هي التي جعلت والدة ميان تنتقل إلى لاهور، ثاني أكبر مدن باكستان، لتعليم الأبناء بينما ظل والده يعمل على بعد مئات الأميال.

وفي سن السابعة عشرة، وبتشجيع من والده، تقدم ميان الشاب بطلبات الالتحاق بعدد من المدارس الأمريكية وفاز بمنحة دراسية كاملة لدراسة الهندسة الكهربائية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ويصف لحظة استلامه لخطاب القبول في المعهد بأنها «واحدة من أسعد لحظات حياتي وأكثرها حظا».

وقد كان معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أول خبرة حقيقية في الحياة يحصل عليها ميان خارج باكستان وأول تجربة له في العيش بشكل مستقل. ورغم أنه كان طالبا مجتهدا، فإن الهندسة لم تثر حماسه. وقد تحول ميان إلى دراسة الرياضيات وعلوم الكمبيوتر واطلع على علم الاقتصاد بالصدفة أثناء دراسته الإلزامية للعلوم الإنسانية.

ورأى في الاقتصاد مجال الدراسة الذي يمكّنه من معالجة القضايا الاجتماعية–السياسية الكبيرة التي ظهرت منذ

فترة طفولته خلال ثمانينات القرن العشرين في باكستان، البلد الذي خرج من نير الدكتاتورية يمزقه العنف والتطرف والتوترات الطائفية الداخلية.

ويقول ميان: «يتساءل المرء أحيانا، هل هذه حقا الطريقة التي يُفترض أن يعمل بها العالم تجاه العنف، وتجاه مجتمع يبدو منقسما، وهل يمكن القيام بما هو أفضل من ذلك؟». ويضيف «دائما ما تردد صدى هذه التساؤلات في ذاكرتي، وكنت أرغب في القيام بشيء إزاء ما يحدث».

وبعد حصوله على الدرجة الجامعية في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر بمتوسط تراكمي مثالي وبعد قضاء فترة قصيرة في برينستون، اختار ميان العودة إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للحصول على درجة الدكتوراه. وقد حصل على درجته العلمية في عام ٢٠٠١ من خلال أطروحة في مجال البنوك والحوكمة. ثم عمل أستاذا مساعدا وأستاذا مشاركا في التمويل في كلية إدارة الأعمال بجامعة شيكاغو حتى عام ٢٠٠٩ وأستاذا في الاقتصاد والتمويل وإدارة الأعمال الدولية بجامعة كاليفورنيا، بيركلي، حتى عام ٢٠١٢، قبل مجيئه إلى برينستون.

شراكة الأبحاث

بدأت الشراكة مع صوفي، الباكستاني الأمريكي الذي وُلد في ديترويت ونشأ في توبيكا بكانساس، منذ أن تعارفا عن طريق صديق مشترك، لفت النظر إلى ما كان لديهما من اهتمامات مشتركة. ويقول صوفي إن ذلك الاهتمام كان في «استخدام أساليب الاقتصاد الجزئي التطبيقية للإجابة عن أسئلة مهمة بشأن العلاقات المتداخلة بين التمويل والاقتصاد الكلي».

ويرى المؤلفان أن مساهمتهما الخاصة في علم الاقتصاد تتمثل في استخدام البيانات الجزئية، أو التفصيلية، للإجابة عن الأسئلة المعنية بالاقتصاد الكلي. ويقول ميان إن «هذا المنهج التجريبي قد شهد طفرة بالفعل منذ بحثنا الأول عن الركود الذي حدث في عام ٢٠٠٨».

وكان كتابهما ثمرة هذا الاهتمام المشترك، وهو الكتاب الذي أدرج على القائمة المختصرة لجائزة كتاب العام المقدمة من صحيفة الفاينانشيال تايمز في عام ٢٠١٤، رغم أن الذي فاز بها في النهاية هو كتاب توماس بيكيتي بعنوان رأس المال في القرن الحادي والعشرين.

وقد أشار وزير الخزانة الأمريكي السابق لاري سامرز إلى أن الكتاب «يمكن أن يكون أهم كتاب يصدر عن الأزمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ والركود الكبير الذي تلاها». وفي إحدى المقالات، يعرب سامرز عن تفهمه لإصرار المؤلفَيْن على أنه كان ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للأسر خلال الركود الكبير.

وفي المناقشات التي تجُرى مع ميان، تشعر بالأساس الفلسفي الذي تقوم عليه أبحاثه، وهو الاعتقاد بأن رفاهية أي مجتمع محلي أو المجتمع بأسره تعتمد على نجاح كل أفراده. ويقول ميان: «عندما نتحدث عن أشياء مثل الركود الكبير، فمن المهم حقا، كما تعلم، أن نكون قادرين على امتصاص صدمات بعضنا البعض، وأن ندرك مدى ارتباطنا جميعا ببعضنا البعض في نهاية المطاف».

ويوافق سامرز على ضرورة مراعاة ميزانيات الأسر في جميع الأبحاث المستقبلية حول الأزمات المالية. وهو يدافع، في الوقت نفسه، عن صناع السياسات الذين يعملون في الوقت الحالي.

ويكتب سامرز «إن خطأ ميان وصوفي هو خطأ شائع بين الاقتصاديين الأكاديميين، فالكثير منهم لا يرغبون في محاولة فهم خيارات السياسة التي تنشأ من اعتبارات خارج النماذج البسيطة».

ويرد ميان قائلا: «هذا بالتحديد نوع من الخجل السياسي والفشل في فهم خطورة الوضع الذي أدى إلى هذه الأنواع من المشكلات».

ويكتب ميان وصوفي أن صناع السياسات كان بإمكانهم القيام بعمل أفضل لإدارة الأزمة المالية إذا كانوا قد سهلوا عمليات إنقاذ الأسر المثقلة بالديون. وانتقد المؤلفان بشدة التصميم على إنقاذ البنوك على حساب الأسر المعسرة ماليا.

ويقول ميان: كان من الممكن أن يُقال للبنوك: «نحن، البنك المركزي ووزارة الخزانة، نمنحكم أموالا بلا مقابل. عليكم تمريرها للمقترض». وإلى جانب ذلك، كان يمكن للحكومة أن تأمر بتأجيل حبس رهن المساكن. «لم يكن هناك من يستوعب الأربعة ملايين مسكن التي طرحتها البنوك بالفعل في السوق». ويعرف ميان ذلك من خلال اطلاعه على البيانات.

وتقول عائشة زوجته: دائما ما تكون البيانات هي الأهم، لكن ميان منفتح أمام الحجة المنطقية. فعندما قاومت ابنتاهما الصغيرتان الذهاب إلى مدرسة خاصة لأنها من مدارس الصفوة، تحدثتا إلى والدهما وشرحتا وجهة نظرهما.

وتقول عائشة إن رده كان «لا يمكننا إرسال ابنتينا إلى هناك. طالما قدمتا لي سببا وجيها، فأنا موافق على أي قرار تتخذانه».

لقد عرف كل منهما الآخر منذ الصغر، وتزوجا في لاهور بعد أن زار ميان باكستان لطلب الزواج منها. وتصف عائشة زوجها بأنه جاد وصريح للغاية. وحتى عندما كان طالبا في أوائل العشرينات من عمره، «كان الأمر يشبه التحدث إلى رجل يبلغ من العمر ٤٠–٤٥ عاما». وتصف علاقتهما في البداية بأنها «عملية» و«واقعية». وتقول «الرومانسية جاءت فيما بعد».

وفي أواخر العام الماضي، رزقهما الله بأخ لابنتيهما البالغتين من العمر ١٤ عاما و١٢ عاما. وتقول عائشة إن ميان يستمتع حاليا بتجربة الأبوة للمرة الثالثة بعد أن أصبحت له وظيفة آمنة وصدر له كتاب بارز.

«من المهم حقا أن نكون قادرين على امتصاص صدمات بعضنا البعض، وأن ندرك مدى ارتباطنا جميعا ببعضنا البعض في نهاية المطاف».

وتقول «دائما ما كان أبا رائعا، لكنه الآن أصبح أقل صرامة وأصبح التحدث إليه أسهل بكثير».

عدم المساواة ودين الأسر

يركز بحث ميان وصوفي عن الدين على أسباب ونتائج الزيادة المطردة والمستمرة في الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. ففي بداية ثمانينات القرن العشرين، بلغت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة حوالي ٣٠٪. ومنذ ذلك الحين، زادت هذه النسبة زيادة حادة لتصل إلى أكثر من ١٠٠٪، وهو نمط متكرر في بلدان العالم.

ويقول ميان إن النظرية الكبرى التي يستكشفها الباحثون الآن هي فكرة أن الأكثر ثراء في المجتمعات في جميع أنحاء العالم يكسبون أموالا تتجاوز ما يمكنهم إنفاقه على الاستهلاك. وبدلا من تمويل الاستثمار، يتم توجيه الفائض من خلال الأسواق المالية لمنح قروض تؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

ويقول: «لقد أصبحنا اقتصادا عالميا يعتمد على إنشاء الائتمان لتوليد الطلب الكافي لتحقيق النمو».

ويشير ميان إلى أنه مع زيادة تدفق الائتمان باستمرار عبر النظام، لتشجيع الحصول على مزيد من القروض، تنخفض أسعار الفائدة أكثر فأكثر. ولكن مع انخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة، يوجد حد أدنى لا يمكنها تجاوزه، مما يؤدي إلى مصيدة السيولة الحالية، مع معاناة البلدان في جميع أنحاء العالم من النمو المنخفض. ويقول ميان بنبرة متشائمة إن «الدورة العملاقة» للائتمان تقترب من نهايتها.

وتشير هذه الأطروحة إلى تداعيات اجتماعية–سياسية تبعث على القلق، بما في ذلك تزايد عدم المساواة، وانتشار حالة السخط، والغضب الشعبوي في جميع أنحاء العالم.

ويقول: «لدينا الآن اقتصاد عالمي يعاني نسبيا، على خلفية زيادة عدم المساواة وعدم الإنصاف. وهذا يثير توترات سياسية. توجد مشكلة ما. هذا ما يشعر به الناس، ويحتاجون إلى إجابات».

ويعرِّف ميان النمو غير المتكافئ بأنه «المرض الأساسي» وراء هذه «الدورة العملاقة» للائتمان، مما يؤدي إلى الشعور بالحرمان من الحقوق في المجتمع. فالتكاليف الاجتماعية مرتفعة وبعيدة الأثر. ويستشهد ميان بأمثلة منها الجوع بين الأطفال في الولايات المتحدة، وارتفاع معدلات السجن بين الرجال السود، وانخفاض الاستثمار العام في البنية التحتية.

ويقول ميان: «لو كنت من سكان المريخ ورأيت هذا الوضع، لقلت، ماذا؟ هل هؤلاء الناس مجانين؟ إنهم ينسون ملايين السكان الذين لديهم إمكانات هائلة لإحداث فرق؛ إنهم يقذفون بهم حرفيا إلى الشوارع. ومادام يوجد أناس مثلي يهتمون، أرى أن دورنا أن نحاول نقل ما يحدث ولماذا يحدث».

الرخاء الشامل

بينما يفكر ميان في هذه القضايا، أصبح متورطا في خلاف شخصي مرير في وطنه الأم. ففي سبتمبر الماضي، قام رئيس وزراء باكستان المنتخب حديثا، عمران خان، بتعيين ميان في المجلس الاستشاري الاقتصادي. وعلى الرغم من الإشادة الدولية الواسعة بقرار تعيين ميان، فقد تعرض لهجوم شديد من جانب اليمين الديني في باكستان بسبب انتمائه لطائفة الأحمدية الدينية التي تمثل أقلية. وبعد ثلاثة أيام من الاحتجاجات في الشوارع، تراجعت الحكومة عن قرارها. وقد تسبب ذلك في خيبة أمل مريرة لميان، الذي كان يتطلع إلى خدمة بلد يحبه.

إن الأبحاث التي أجراها ميان، والنابعة من قناعة أخلاقية، قادته إلى الدعوة بحماس لتقاسم ثمار النمو على نطاق أوسع لأن الاقتصاد، كما يقول، يبين لنا أن مصائرنا مرتبطة ببعضها البعض.

وفي وقت سابق من هذا العام، أضاف ميان اسمه ضمن ١١ عضوا مؤسسا لمجموعة «الاقتصاد من أجل الرخاء الشامل»، وهي مجموعة من الاقتصاديين الذين تعهدوا بالتوصل إلى حلول على مستوى السياسات من شأنها تحقيق الرخاء للجميع.

ويذكر الموقع الإلكتروني للمجموعة أنه «رغم أن الرخاء هو الشاغل التقليدي للاقتصاديين، فإن صفة «الشامل» تتطلب منا مراعاة مصلحة جميع الأشخاص، وليس الشخص العادي فقط، ومراعاة الرخاء بشكل عام، بما في ذلك المصادر غير المالية للرفاهية، والتي تشمل الصحة، وتغير المناخ، والحقوق السياسية».

وبسؤاله عن سبب تأييده للمجموعة، يقول ميان: «لأننا جميعا معنيون بهذا الأمر. فأيا كان ما سيحدث، فإنه سيؤثر علينا جميعا». FD

هيون–سونغ كانغ هو مسؤول اتصالات أول في إدارة الاتصالات بصندوق النقد الدولي.